عدد من وزراء الخارجية العرب يتحدثون لـ "الرياض" عن تطلعاتهم وآمالهم بنجاح القمة العربية:

المبادرة السعودية تعبّر عن الرغبة العربية في السلام العادل والدائم

د. إسماعيل: القمة تنعقد وسط ترقب عربي.. تطلعاً لموقف يلبي ضرورات المرحلة

ابن عيسى: لابد من بذل الجهود لإزالة العوائق أمام اكتمال السوق العربية المشتركة

د. حمود: الإرهاب لا علاقة له بالديانات والأعراق ولابد من تعريف دولي يفرق بينه وبين المقاومة المشروعة

د. المعشر: لابد من العمل لوأد محاولات تشويه صورة العرب والمسلمين واتهامهم بالإرهاب

حوار - محمد الأمير

■ تنعقد القمة العربية في بيروت وسط تحديات وظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد والخطورة ومستجدات تلقي بظلالها على مسرح الأحداث الدولي.

وتتطلع الشعوب العربية الى القمة التي يتصدر جدول أعمالها المبادرة التي طرحها ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة للخروج بقرارات تاريخية تعيد الحق لأصحابه.

وقامت «الرياض» بطرح عدد من الأسئلة على وزراء الخارجية كل من المغرب والسودان ولبنان والأردن تستطلع آراءهم في القمة والقضايا المطروحة للنقاش خلال جلساتها.

وتركزت الأسئلة على القضية الفلسطينية ومستقبل مسيرة السلام في الشرق الأوسط على ضوء الممارسات الإسرائيلية البشعة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وسلطته الوطنية والتهديدات التي تتعرض لها بعض الدول العربية في إطار ما يسمى بـ «الحملة الدولية على الإرهاب».

كما تطرقت الأسئلة للحملة الإعلامية الغربية الشرسة ضد الإسلام والمسلمين ومحاولتها إلصاق تهمة الإرهاب بكل ما هو اسلامي والقرارات التي يتوقع أن تخرج بها قمة بيروت لتلبي الحد الأدنى من أمال وطموحات الشعوب العربية.

وتناولت الأسئلة كذلك مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد تعثر جهود انشاء السوق العربية المشتركة لأكثر من نصف قرن ما انعكس سلباً على مستوى معيشة الإنسان العربي في الحاضر وتهديد مستقبل الأجيال القادمة ومواجهتها للمزيد من تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وأخيراً تطرقت الأسئلة للموقف الأميركي الذي اتسم بالانحياز التام لإسرائيل في النزاع العربي.الإسرائيلي وانعكاسات ذلك على العلاقات العربية. الأميركية.

وفيما يلي إجابات الوزراء:

وزير خارجية المغرب

وقال وزير خارجية المغرب الأستاذ د. محمد بن عيسى عن القمة العربية: أود ان اشير في البداية الى ان الاهتداء إلى مبدأ عقد القمة العربية بشكل دوري ومنتظم يعد في حد ذاته إنجازاً هاماً قياساً بالعمل العربي المتعثر الذي طبع مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية. كما أن هذا الحدث سوف يشكل قفزة نوعية تكشف عن وجود صحوة ويقظة بأهمية القفز على الخلافات الداخلية والعمل على تجاوزها إذا ما أريد للأمة العربية أن تعيد الاعتبار لذاتها وأن تحجز مكاناً لها في المحيط الدولي المشارع الأحداث.

وان القمة العربية ستلتئم بعد أحداث ١١ سبتمبر، فإنه يتعين على العرب أن يكونوا في مستوى التحديات وأن يظهروا من اليقظة والمسؤولية وبالأخص التوافق في الرأي ما يسمح باتخاذ قرارات حكيمة وفعالة. تلك القرارات التي يجب عليها أن توازي ما بين عدم التفريط في المبدأ في القضايا العربية المصيرية وما بين ابداء نوع من الحزم في معالجة بعض الظواهر التي بدأت تتخذ بعداً دولياً، وذلك من باب الحرص على تصحيح مفاهيم ومغالطات يراد بها الإساءة لأمتنا العربية.

وعن القضية الفلسطينية ومستقبل السلام قال عيسى: لاشك ان القضية الفلسطينية ستكون القضية الأساسية في جدول أعمال قمة بيروت. ولا يختلف اثنان حول أهمية وخطورة الظرف الذي تجتازه هذه القضية. فلجوء إسرائيل إلى التصعيد العسكري مرفوض عربياً ولم يعد مقبولاً دولياً حتى من قبل شريحة هامة داخل المجتمع الإسرائيلي والتي هي آخذة في التنامي. فالسلام سيظل الخيار الاستراتيجي للأمة العربية، وذلك من أجل تفويت الفرصة على اسرائيل التي كانت تراهن دائماً على وجود أطراف عربية غير راغبة في السلام كي تجد مبرراً تستند عليه من أجل إطلاق العنان لسياستها العدوانية.

ولذلك، فإن بلادي حريصة على أن يكون موقف القمة العربية من الأزمة الحالية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بعيداً عن أسلوب الاندفاع في التعاطي مع هذه الأزمة بل لابد من التركيز على كيفية العمل بكل مسؤولية وواقعية من أجل خدمة القضية في بعديها السياسي والدبلوماسي، وكذلك تسخير الطاقات الممكنة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ولقيادته الشرعية التي لا بديل عنها.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد أنه مهما انتاب القيادة الإسرائيلية شعور بالتفوق والقوة فإن ذلك لن ينهي المشكلة ويبقى الخيار الوحيد لذلك هو العودة الى طاولة المفاوضات. فمنذ قمة فاس ١٩٨٢ ونحن نؤكد للعالم بأننا على استعداد للتعايش وجسدنا ذلك من خلال مبادرات تقوم على الحق المشروع للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية مقابل سلام تنعم فيه جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل.

وتأتي تصريحات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية لتؤكد الموقف العربي الداعي إلى السلام، خاصة وأن هذه المبادرة بما تحمله من مضامين قومية جاءت في الوقت الذي دخلت فيه عملية السلام في الشرق الأوسط في مأزق خطير.

من ناحية ثانية قال الوزير المغربي: كما تعلمون كان لجميع الدول العربية موقف واضح من مسألة الإرهاب. وبقدر ما أعربنا عن شجبنا الشديد لكافة الأعمال التي استهدفت المدنيين الأبرياء، بقدر ما نحن اليوم حريصون كل الحرص على الا تخرج الحملة الدولية عن نطاقها المعقول أو أن تتحول الى اداة انتقام من بعض الدول العربية على خلفية أزمة قديمة لا علاقة لها اليوم بدواعي الحملة الحالية ضد الإرهاب. ونعتقد جازمين انه في حال إذا امتدت الحملة الجارية إلى بعض الدول العربية فإن الوضع في المنطقة العربية قد يصبح خارج السيطرة.

وعن الحملات الإعلامية ضد الإسلام والمسلمين قال: الحقيقة كانت هناك مغالطات خطيرة ومدسوسة وقفت من ورائها جهات متحاملة على الإسلام، وقامت بتجنيد كل ما تملك من قدرة على الدعاية سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر لتشويه صورة الإسلام. واستغلت تلك الأحداث لتقوم بعملية ربط بسيط يسهل على الإنسان الغربي أن يستسيغها، لا أقول بسذاجة، وإنما بنوع من التلقائية في بناء احكام على كل ما هو حدثي من دون التمييز ما بين حقيقة الأشياء ومغالطاتها.

وأود أن أؤكد حقيقة واحدة وهو إن الإسلام دين التسامح والتعايش وينبذ قتل النفس البريئة التي كرمها الله.. لذلك كان توجه المغرب منذ بداية الأحداث التركيز على حملة مضادة لكل المحاولات المغرضة والتي تريد النيل من الإسلام. وقد نظم المغرب محفلاً دينياً جمع بين أبناء الديانات السماوية الثلاث للتأكيد على البعد الإنساني والحضاري وعلى التعايش الذي تزخر به مبادئ الدين الإسلامي. بالاضافة الى ذلك استضاف المغرب ندوة دولية في مستهل هذه السنة تحت عنوان «صورة الإسلام في الإعلام الغربي بين الإنصاف والإجحاف». ومن جهة أخرى، شجع المغرب على تنظيم منتديات دولية لاجراء حوار بين الأديان والحضارات كملتقى بروكسيل ومنتدى اسطنبول وذلك لقطع الطريق في وجه أولئك الذين يريدون زرع الشكوك والفرقة بين الأجناس والأديان.

وبخصوص الموقف الأميركي غير المحايد تجاه القضية الفلسطينية قال وزير الخارجية المغربي: إطلاق الأحكام على مواقف الدول غير مجد، وما نحن مطالبون به هو البحث عن السبل لتفعيل أدوار الأطراف الفاعلة وحملها على التحرك بما يفيد القضية الفلسطينية. وعلى هذا الأساس يستحب أن تكون رسالة القمة العربية المرتقبة واضحة تدعو الى التشبث بالسلام كخيار لا محيد عنه. فالولايات المتحدة الأمريكية فاعل أساسي ومحوري في قضية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي لا أتصور أن يكون هناك تأثير على إسرائيل من دون اللجوء الى النفوذ الأمريكي. ولذلك، ندعو الولايات المتحدة الأمريكية أن تراعي الأوضاع الحقيقية في المنطقة لأن تداعيات هذه الأحداث إن لم تحسم في أقرب وقت ستكون لها نتائج وخيمة على كل المنطقة بل على العالم أجمع.

وعن مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك قال الوزير عيسى: إن فكرة انشاء السوق العربية المشتركة كانت مطروحة منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، والتي حددت من بين أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لكن صعوبات كثيرة وعوامل متعددة حالت للأسف دون إنشاء السوق العربية المشتركة.

ووعياً من القيادات العربية بأهمية التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية خاصة في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية المحيطة بها من كل جانب، اتخذت خطوة مهمة جداً في هذا الاتجاه حيث قررت سنة ١٩٩٨ انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعهدت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية مهمة تتبع مراحل إنشاء هذه المنطقة والسهر على ازالة كل العراقيل والقيود التي تقف في طريقها. وقد انضمت أربع عشرة دولة إلى هذه المنطقة والتي تمثل المبادلات التجارية فيما بينها ٩٠٪ من مجموع التجارة البينية في الوطن العربي.

وقد قطعت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أشواطاً مهمة منذ تأسيسها حيث بلغت الآن نسبة التخفيض في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية للدول الأعضاء في هذه المنطقة ٥٠٪ على أن يتم التحرير الكامل للتجارة العربية من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى سنة ٢٠٠٥، تاريخ اكتمال تأسيس المنطقة.

ورغم ذلك يلاحظ ان نسبة التجارة بين البلدان العربية مازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، لذا يجب تكثيف الجهود وبذل المساعي الجادة لازالة كافة العقبات أمام انسياب السلع ورؤوس الأموال بين كافة الأقطار العربية لتحقيق سوق عربية مشتركة.

وجاء إعلان اغادير الذي جمع الدول العربية المتوسطية بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس ليعطي دفعة قوية نحو إنشاء سوق عربية مشتركة على أسس قوية ومتينة.

وتطرق ابن عيسى لمبادرة سمو ولي العهد الأمير عبدالله موضحاً بأن الملك محمد السادس اتصل مع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وعبر جلالته عن تأييد المبادرة وانه سبق له ايضاً ان باركها بمجرد الإعلان عنها، وأكد مرة أخرى بأن موقف المغرب الذي بارك تصريحات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز كونها تعبر من جديد عن رغبة العرب في تحقيق السلام العادل والدائم للصراع العربي الإسرائيلي، وانه لا يسعني في هذا المجال الا ان أنوه بمواقف ومبادرات المملكة العربية السعودية التي كانت دائماً رائدة وتنبع من دورها القومي ومن حرصها على مصالح الأمة العربية والإسلامية. كما دعا جميع الأطراف كي تتعامل بإيجابية مع مبادرة سمو الأمير باعتبارها مسعى جديداً يدعم الجهود الدولية لإخراج المنطقة من المأزق الراهن.

وقال ابن عيسى ان هذه المبادرة في رأينا تشكل اختباراً حقيقياً لنوايا الحكومة الإسرائيلية الحالية بحيث اذا كانت تريد سلاما فعليا فكل العرب لهم استعداد لذلك. وقد يطول المجال هنا لشرح مبادرة سمو الامير عبدالله مادامت انها تؤكد على استرجاع كامل الحقوق العربية مقابل ان يعم السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ونعتقد ان هذه فرصة موائية يجب الا تضيع لأنها قد تبدد الشكوك وافكار اليأس التي بدأت تتسرب الى اذهان كل المحبين للسلام في الشرق الأوسط.

وزير خارجية السودان

وقال وزير خارجية السودان الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل عن قضية فلسطين ومسيرة السلام، لابد لي في البدء من الاشارة الى ان القمة العربية هذه المرة تنعقد في ظل معطيات دولية واقليمية بالغة الاهمية، وفي ظل تحديات ومستجدات القت بظلالها على المسرح الدولي، وجاءت تداعياتها المباشرة على المستوى القطري والاقليمي والدولي، والاولوية هنا لمردود هذه المتغيرات والمستجدات على صعيد «قضية العرب والمسلمين المحورية»، «النزاع العربي الاسرائيلي»، ولعلنا اذا ما قرأنا الموقف السياسي على هذا الصعيد خلال العام ونصف العام الماضيين فقط، وجدنا انه صحيح ان وتيرة التصعيد الاسرائيلي قد اخذت شكلاً اخر منذ اندلاع انتفاضة الاقصى الشريف في اعقاب زيارة شارون الاستفزازية، ولكن لابد من ان نقول ان وتيرة التصعيد عقب احداث الحادي عشر من سبتمبر قد اخذت شكل الحرب الشاملة، فالامر قد تجاوز حتى مرحلة الحصار والقمع والتهجير وتنفيذ المخطط الاستيطاني وفرض سياسة الامر الواقع.. الامر الآن تجاوز كل هذه الخطوط بعد ان اخذ شكل الاجتياح العسكري الشامل المنظم الذي لم يسلم منه حتى مقر الرئيس الفلسطيني ابوعمار، وقد قصدت هنا من هذه المقارنة، التأكيد على شيء محدد وهو ان اسرائيل قد وظفت الاجواء والتوجه الدولي لمكافحة الارهاب واستفادت من ذلك في تنفيذ عملياتها العسكرية الشاملة، وتصفياتها لرموز المقاومة الفلسطينية بل بلغت درجة استهداف ابوعمار نفسه وهو امر غير مسبوق في تاريخ النزاع، وارجو هنا ان اشير الى انني سبق وان حذرت مراراً في عدد من المنابر الدولية والاقليمية، من ان ما نخشاه هو ان تستغل اسرائيل توتر المسرح الدولي، وتنفذ اجندتها العسكرية في شعب اعزل، وهذا ما حدث ويحدث الآن.

في هذا الظرف البالغ الحساسية والتعقيد، تنعقد القمة العربية في بيروت وسط ترقب جماهيري على مستوى الشعوب من المحيط الى الخليج تطلعاً لموقف عربي يلبي ضرورات المرحلة، ويحفظ حقوق الشعب الفلسطيني في المقام الاول، ويتفق مع الالتزامات القومية ومبادىء التضامن العربي التي من اجلها انشئت الجامعة العربية، خاصة بعد ان تأكد تماماً بأن اسرائيل قد تبنت منطق الحرب والقوة، رغم ما ابداه العالم العربي من رغبة استراتيجية في اقرار السلام العادل عبر عقد ونيف، إلا ان الرغبة العربية في احلال السلام لم تجد أذاناً صاغية ولن تجد طالما بقيت اسرائيل اسيرة المنطق العسكري القائم على فرض ارادة الاحتلال حتى على مدن الضفة والقطاع والقدس، وازاء هذا الموقف الاسرائيلي يصبح لزاماً على قمة بيروت الوصول الى ما يضع الامور في نصابها ويحفظ الامن القومي العربي. واحسب ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية خلال دورتها السابقة قد بذلت جهوداً مقدرة على صعيد حشد الدعم الدولي والسياسي والمادي والمعنوي للسلطة الفلسطينية والانتفاضة، وتنسيق الموقف الدولي والعربي العام من التطورات الجارية الآن. يضاف الى ذلك ما ينتظر القمة من الموضوعات الاخرى ذات الصلة وفي مقدمة ذلك مبادرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله ولي العهد السعودي. والافكار المقدمة من القائد معمر القذافي والتي تصب جميعاً في خانة الجهود الجادة لاحلال السلام واستعادة الحق الفلسطيني. هذا بجانب ما ينتظر القمة في موضوعات اخرى هامة على محور العمل العربي المشترك.

وعن التحديات التي تواجه الدول العربية قال الوزير السوداني:

وقبل ان اشير الى موقف الجامعة العربية السابق والمعلن الرافض العدوان على اي دولة عربية في اطار حملة مكافحة الارهاب، ارجو ان اذكر بأنه وعقب احداث سبتمبر مباشرة اكدت كل الدول العربية ادانتها للارهاب بكافة اشكاله وصوره، وابدت تعاونها بدرجات متفاوتة من اجل القضاء على جذوره، واحسب ان موقف الدول العربية في قضية الارهاب يقوم على مبدأ اجتثاث الاسباب ومعالجة الظاهرة من جذورها، وبل شاركت في الجهود لمكافحته واتخذت التدابير والاجراءات القطرية الداخلية اللازمة لمحاصرة الظاهرة ولم تكن الدول العربية مرغمة في ذلك، وبالرغم من ان الساحة العربية الآن تشهد ارهاباً اسرائيلياً فاضحاً وفي العلن إلا انه مسكوت عنه، وفي هذا الظرف يأتي التلويح بضربة عسكرية على دولة عربية، وليس هناك ما يشير حتى الآن الى ان دولة عربية ضالعة في ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر، ولذلك لا ارى مسوغاً مقنعاً للاقدام على ضرب دولة عربية تصفية لحسابات سياسية او لمجرد انها خارجة عن مظلة الطاعة الامريكية، وان يتم ذلك باسم مكافحة الارهاب.

وعن الحملات الاعلامية الغربية ضد الاسلام قال د. اسماعيل:

وطالما ان الحديث عن الحملات الاعلامية الغربية، ارجو ان اشير هنا الى ان دور الاعلام العربي يجب ان لا يكون مقصوراً في نفي التهمة فحسب كما هو الآن، بل في تناوله لتداعيات الازمة وما بعدها برؤية عربية اسلامية تبرز المبادىء والقيم التي تقوم عليها معاني السلم والسلام والتعايش في الحضارة العربية الاسلامية، صحيح ان الاعلام الغربي قد اسرف وافاض في محاولات الصاق تهمة الارهاب بالمسلمين والعرب، ولكن آفة الاعلام العربي وبخاصة في هذا الامر هو انه ظل يلوك ما تبثه وسائل الاعلام الغربية ويجتره على المشاهد العربي على طريقة رد الفعل الآني، دون ان يلعب دوره في اداء رسالة الاعلام المضاد الذي يدفع التهمة بابراز الوجه الحقيقي للاسلام. الاسلام بريء من تهم الارهاب واذا ما شذت جماعة في فكرها العقدي او السياسي ولجأت للعنف والقتل كوسيلة لتحقيق اغراضها السياسية، فهذا قصور في الفهم والممارسة يعود الى الجماعة المعنية وليس اتهاماً للاسلام الذي اشتق اسمه من السلام اصلاً.

اني ومن منبر صحيفة «الرياض» انادي بجهد اعلامي عربي واسلامي مكثف يبرز صوراً من مبادىء ومعاني التعايش السلمي والأمن والعدالة الاجتماعية ومبادىء الحريات التي تقوم عليها ركائز الاسلام بدلاً من ان تعيد وتكرر وسائل الاعلام العربية ما تنقله من الاعلام الغربي من تهم باطلة بحق العرب والمسلمين، وهناك من القرائن والشواهد ما يكفي لاثبات ان الارهاب لا دين له ولا وطن ولا عرق، فهو داء غالباً ما يستشري اينما وجد مناخه وحيثما طغت المظالم وغابت معاني العدالة الدولية وساد شعور الاحساس بالظلم كان هناك من يلجأ للعنف كوسيلة سواء كان في ذلك محقاً او لا، وعلى سبيل المثال.. هل كان مفجر المبنى التجاري في اوكلاهوما مسلماً أو عربياً؟؟

وعن مستقبل العمل الاقتصادي العربي قال مصطفى اسماعيل:

ان ضرورات العمل الاقتصادي العربي المشترك امر تتضاعف اهميته يوماً بعد يوم، وبالرغم من ان مقومات قيام كيان عربي اقتصادي قوي متوفرة وبدرجة اكثر من غيرها في التجمعات الاقليمية الاخرى، الا ان تكتل العرب في كيان اقتصادي مشترك ظل متعثراً لفترة اما الان فهناك تحديات العولمة والاقتصاد الدولي الحر وهي بواعث تدفع بنا دفعاً نحو العمل الاقتصادي المشترك امتثالاً للواقع الدولي الجديد، وتحقيقاً للمصالح المشتركة ورغبات الشعوب، ولعل الجميع يدركون ان هذا الامر ظل محور اهتمام رئيسي للسيد الامين العام للجامعة، وهنالك برنامج تنفيذي يجري العمل فيه الآن، وتوصيات ومقررات عن الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت بعمان في مارس ٢٠٠١م، وقبل كل ذلك توصية مؤتمر القمة العربية غير العادية بالقاهرة منذ مارس ١٩٩٦م التي اعلنت ضربة البداية العملية عندما نادت منذ ذلك الوقت بقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارها دعامة اساسية ومرحلة اولى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، وهناك قرارات قمة عمان الاخيرة في هذا الخصوص التي تضمنت ضرورة الازالة الفورية للقيود غير الجمركية والادارية والفنية والنقدية بين الدول، واخضاع كافة الرسوم للتخفيض التدريجي المتفق عليه، ومعاملة السلع العربية باعتبارها سلعاً وطنية، ولعلي هنا اشيد بالجهود الجارية الآن على صعيد تنفيذ هذا المشروع حتى ننتقل الى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي الذي يهيئ المناخ لاستثمارات (عربية - عربية)، ويحفز القطاع الخاص العربي وكافة المؤسسات المالية العربية الى دور قومي في تحقيق التنمية العربية الشاملة المستدامة، واختم فأقول ان الثورة الصناعية والمعلوماتية والتقنية التي تشهدها البشرية الآن، قد احدثت فيضانات في الانتاج لدى العالم الصناعي المتقدم، فتضاعفت الحاجة الى خلق صيغ واحلاف اقتصادية تفتح ابواب الدول على أسواق جديدة، وآفاق ارحب للتبادل التجاري وتحقيق المصالح المشتركة.

والمنطقة العربية تواجه هذا التحدي الآن، فاقتصاد الدولة الفرد لن يساير بأية حال ايقاع الحركة التجارية والصناعية بين الكتل والاحلاف الاقليمية. فالدول الصناعية الكبرى الآن تطرق ابواب العالم الجنوبي بحثاً عن الاسواق بعد ان انتظمت فيما بينها في احلاف وتجمعات اقتصادية وصناعية وتجارية، والمنطقة العربية هي الأكثر تأهيلاً لمثل ذلك واكثر بحكم ما لديها من موارد وطاقات ومقومات طبيعية لأن تكون مثالاً للتكامل الاقتصادي.

وعن الموقف الأمريكي غير المحايد تجاه القضية الفلسطينية قال اسماعيل اعتقد ان الولايات المتحدة الأمريكية الآن تواجه ضرورة الموازنة بين انحيازها التقليدي لإسرائيل، وبين علاقاتها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، وقبل كل ذلك مسؤولياتها كقوة عظمى ذات ثقل سياسي تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، فالعلاقات الأمريكية مع العديد من الدول العربية اصبحت اقرب الى الشراكة، ومصالحها في المنطقة العربية هامة ومقدرة، ويصبح من غير المعقول ازاء كل ذلك الانحياز الكامل الى إسرائيل خاصة بعد أن انحرفت الاخيرة عن مسار التسوية السلمية وتمادت في العمل العسكري واسرفت في القمع والقتل مما اثار نقمة المجتمع الدولي كله عليها. لقد آن الاوان لأن تراجع الولايات المتحدة سياستها تجاه الدول العربية عامة وتجاه النزاع في فلسطين بصفة خاصة.

وزير الخارجية اللبنانية

وقال وزير الخارجية اللبناني محمود حمود عن قضية فلسطين ومستقبل مسيرة السلام: ننطلق دائماً من ثوابتنا حيال مسيرة السلام او التسوية وحيال قضية فلسطين بأن اي سلام في المنطقة يجب ان يكون سلاماً عادلاً وشاملاً وغير منقوص، اي بعودة كامل الحقوق العربية وفق ما نصت عليه القرارات الدولية رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ووفق اسس مؤتمر مدريد اي مبدأ الارض مقابل السلام هذا السلام الذي ندعو اليه ونتمسك به خياراً استراتيجياً بما يكفل الحق العربي باستعادة كامل الارض العربية ووفق حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وفي استعادة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤.

ان ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من اعتداءات وحشية ضد الشعب الفلسطيني انما يعكس حقيقة سياسة التعنت الإسرائيلي بالابتعاد عن السعي للسلام الحقيقي وعن التخلي عن القرارات الدولية وعن مرجعية مدريد. وما يجري اليوم على ارض فلسطين انما يعطي صورة واضحة عن الوجه الارهابي الذي تمارسه إسرائيل وحكومة شارون التي لا يمكن الوصول معها الى اية تسوية او اي مساع نحو سلام ننشده.

وعن التهديدات التي تتعرض لها بعض الدول قال الوزير لبنان وكما العالم العربي كافح الارهاب بكل اوجهه وانضم لبنان الى عشر اتفاقيات من اصل الاتفاقيات الاثنتي عشرة ذات الصلة بالارهاب الدولي واعلنا استعدادنا للتجاوب مع أي مبادرة دولية لبلورة تعريف موحد للارهاب واطلقنا اكثر من دعوة لعقد مؤتمر دولي لهذه الغاية ولعله من الحكمة بمكان ان نؤكد على انه لابد من التمييز ما بين الارهاب وبين أي عرق او دين هذا اولا، وما بين الارهاب والعرب والمسلمين ثانياً وصولا الى ضرورة التمييز ما بين الارهاب والمقاومة المشروعة التي تنص عليها الشرائع والاعراف الدولية.

ان ما يجري هو استغلال إسرائيلي واضح لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ونحن ادنا هذه الاحداث بكل ما حملته من دلالات ويجب ان نبذل كعرب وكمسلمين المزيد من الجهود من اجل مواجهة انعكاسات هذه الحملة التي لا تزال متواصلة وعلى اكثر من مستوى طبعاً... الاهداف واضحة ودوائر كثيرة سعت لتشويه صورة العرب والمسلمين، والبصمات الإسرائيلية قائمة وراء ذلك، وهذه الحملة خاصة بما تخلفه من انعكاسات وهذا يحتاج الى خطة إعلامية عربية متطورة ومنفتحة وتمتلك كل المقومات من اجل ان تعكس حقيقة الموقفين العربي والاسلامي ولعل القمة العربية القادمة في بيروت ستكون مناسبة لمناقشة وايجاد تصور متقدم لامتلاك آلية ووسائل الرد على هذه الحملة.

وعن مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك قال: هذه قضية هامة نوليها دائماً كل جهد خاصة في ظل التحولات العالمية واعتقد انه لكي تكون بمنأى عن سلبيات هذه التحولات علينا ان نبادر الى خطوات جريئة ومتقدمة، وهي اساساً تشكل طموحاً لكل عربي، وانا دائماً من الذين ينادون بأنه بقدر ما تكمن اهمية وقوة الموقف السياسي لأي اجتماع عربي، بقدر ما علينا ان نطور ايضاً الاداء الاقتصادي ونعمل على اتخاذ خطوات متقدمة بهذا المجال.

لابد من تطوير التعاون الاقتصادي العربي انطلاقاً من تصور استراتيجي واضح ومخطط له. لماذا نتطلع باعجاب الى الاتحاد الأوروبي وتجربته ولا نعمل من اجل بلورة خطوات عربية تشابه النموذج الأوروبي؟ لماذا لا نفكر جدياً بعملة عربية موحدة وايجاد جامعات تهتم بالتقدم التكنولوجي على ارفع مستوياتها، اي ان تكون لدينا جامعات متخصصة ومتفرغة وتخصص لها الامكانيات الكبيرة.

ان أوروبا استطاعت ان تنشئ مصرفاً للاستثمار والتنمية، ونحن لم نملك بعد مثل هذا المصرف الذي يجب ان نخصص جزءاً من مداخيلنا لرسملته وتوجيه مبالغ كبيرة للأمن الاقتصادي بكل اوجهه في الزراعة والغذاء وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية وصولا الى طموحنا جميعاً بانشاء سوق عربية موحدة باتت تشكل ضرورة في الوقت الراهن.

اننا بحاجة لتطوير خطط التعاون على مستوى المياه والبيئة والتبادل التجاري وكل هذا سيقودنا الى معادلة لابد منها وهي انشاء سوق عربية موحدة قادرة على ان تجعلنا جزءاً حياً من التكتلات الاقتصادية العالمية. وعن الموقف الامريكي غير المحايد تجاه القضية الفلسطينية قال حمود: نحن طلاب سلام عادل وشامل ونعمل على الوصول إلى هذا السلام وفق قرارات الشرعية الدولية، وقد بتنا اليوم امام خلل في التوازن الدولي، وواقع اصعب ما فيه ان بعض هذا العالم بات يساوي بين الضحية والجلاد بل هو يحمل الضحية المسؤولية فيما يترك للجلاد حرية القتل والتدمير والارهاب؟ الا يمارس الاسرائيليون ابشع صور الارهاب ضد الشعب الفلسطيني؟ الا تواصل اسرائيل احتلالها للاراضي العربية وتضرب بكل القرارات الدولية عرض الحائط.

لقد تجاوبنا مع الإدارة الامريكية بهدف قيام تسوية حقيقية للسلام في الشرق الاوسط، لتمارس دوراً حيادياً كان ينبغي ان يشكل انعكاساً للدور الذي يجب ان يقوم به أي حكم عادل في سبيل الوصول إلى مستلزمات السلام العادل والشامل والذي يجب ان يبنى على العدل وقرارات الشرعية الدولية ونحن نسأل كيف يمكن لإدارة كانت تكرر مقولة انها تتمسك بمرجعية مدريد للسلام وهي التي دعت لعقد هذا المؤتمر بناء على ضمانات انطلقت من مبدأ الارض مقابل السلام فيما نرى اليوم موقعها يتجاوز ما التزمت به وهو ما يستوجب مراجعة امريكية صادقة ترعى مستقبل المصالح الامريكية في المنطقة وتضع حداً للارهاب الاسرائيلي وللعربدة الاسرائيلية التي نرى نماذج متعددة منها يومياً ليس ضد الشعب الفلسطيني فقط بل ايضاً في استمرار احتلال الاراضي العربية واستمرار الخروقات الاسرائيلية لحرمة السيادة اللبنانية واستمرار احتجاز رهائن لبنانيين إلى جانب استمرار الاحتلال العسكري لاجزاء من الاراضي اللبنانية في مزارع شبعا وعدم استكمال تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ والذي سبق للادارة الامريكية ان وافقت عليه بل وان مندوبها لدى الامم المتحدة قد ساهم في صياغته.

وعن تقييمه للمبادرة السعودية قال الوزير اللبناني: اولا ان اسرائيل غير مستعدة للقبول بأي مبادرة أو أي خطوة نحو سلام حقيقي أي السلام العادل والشامل وهذا ما اكدته ردود الفعل الاسرائيلية التي ظهرت حيال اقتراح ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لأن هذا الاقتراح ينطلق من ثوابت الموقف العربي في شأن التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي فنحن ننظر إلى أي تسوية انطلاقاً من مفهومنا لهذه التسوية أي ان يكون السلام سلاماً عادلا وشاملا بما يضمن حق الشعب الفلسطيني الكامل في تقرير مصيره، وفي عودته وهي اقامة دولته المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس، وكذلك تحرير هضبة الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧م واستكمال الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية. نحن مع أي تحرك او مقترح أو مبادرة تقوم على هذا الاساس ونجزم بأن اسرائيل لن تقبل بذلك بل على العكس هي تسعى لتدمير اي فرصة قد تنشأ لتحريك التسوية إذا كانت مبنية على هذه الاسس، ولاشك ان للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الامين الامير عبدالله ان تقترح ما تراه مناسباً من خلال دورها الكريم في العالمين العربي والإسلامي من افكار هي موضع احترامنا وتقديرنا.

وزير خارجية الاردن

وقال الدكتور مروان المعشر وزير خارجية الاردن عن القضية الفلسطينية مما لا شك فيه ان القضية الفلسطينية هي القضية العربية الاولى، وتعتبر الاساس في الحل العادل والشامل والدائم في الشرق الاوسط. وكما تعلم، فإن عملية السلام التي بدأت في مدريد، والتي استندت إلى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ ومبدأ الارض مقابل السلام، تعرضت إلى العديد من الانتكاسات التي كان سببها المباشر التلكؤ الاسرائيلي في تطبيق ما اتفق عليه مع الجانب الفلسطيني. وقد ادى هذا التلكؤ إلى تولد شعور لدى الشعب الفلسطيني بأن عملية السلام في صورتها تلك لن تؤدي إلى تحقيق أهدافه وأماله.

وعبرت الانتفاضة عن مدى الاحباط الفلسطيني من عدم التزام اسرائيل بتطبيق ما وقعت عليه من اتفاقيات، وجاءت ردة الفعل الاسرائيلية لتزيد من تعقيد الازمة، خصوصاً وانها تعاملت مع الانتفاضة كمشكلة امنية، مغفلة أهمية الجانب السياسي. كما اختارت اسرائيل ان تمعن في التصعيد ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، وتستمر في اعتداءاتها على المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية، ووضعت شروطاً تعجيزية تعذر معها تحقيق أي تقدم لتهدئة الاوضاع في اطار ما طرح من مبادرات، لخلق الظروف الملائمة لاستئناف العملية التفاوضية استناداً إلى المرجعيات المتفق عليها، وما تم التوصل اليه من تفاهمات.

ان الوضع الذي تعيشه القضية الفلسطينية وعملية السلام في هذه المرحلة هو وضع دقيق للغاية، وباعتقادي فإن التصعيد النوعي الاسرائيلي الذي شهدناه مؤخراً، وضع هذه العملية، ومستقبل المنطقة برمتها، على مفترق طرق، فالجانب الفلسطيني اعلن وقف اطلاق النار، وابدى استعداده لاتخاذ خطوات للتهدئة في الوقت الذي استمرت فيه اسرائيل في اعتداءاتها على المدن الفلسطينية، هذا الوضع برأينا لا يمكن ان يستمر لأن العنف الاسرائيلي ضد الفلسطينيين لن ينتج عنه سوى المزيد من ردة الفعل، ولن يوفر للجانب الاسرائيلي الامن الذي تسعى اليه، لذلك لابد من اخذ البعد السياسي بعين الاعتبار، والتعامل مع الجانب الفلسطيني بشراكة كاملة. كما انه من الاهمية بمكان التأكيد بأن الجانب العربي، وبغض النظر عن سياسات الحكومة الاسرائيلية لم يتخل عن السلام كخيار استراتيجي لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، وبما يكفل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، لذلك فإننا نرى بأن المبادرة المباركة لسمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز تعكس الخيار الاستراتيجي العربي، وتضع الكرة في ملعب اسرائيل، وتوجه رسالة واضحة برغبة العرب في السلام المبني على استرجاع الحقوق العربية وضمان الامن لكافة شعوب المنطقة.

وعن التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية قال المعشر: منذ وقعت العمليات الارهابية يوم ٢٠٠١/٩/١١م في نيويورك وواشنطن، اعلن الاردن بشكل واضح ادانته المطلقة لهذه العمليات. وقد عبر جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم عن هذا الموقف الواضح خلال المقابلات التي اجرتها معه شبكات التلفزة العالمية، حيث كان جلالته اول زعيم عربي يتحدث مباشرة مع الرأي العام العالمي وخاصة الامريكي. كما اعلن الاردن عن استعداده لان يكون في طليعة أي جهد دولي صادق لمكافحة الارهاب الدولي، سيما وان المملكة عانت من الارهاب خلال العقود الماضية.

ان الموقف الاردني تجاه استهداف أي دولة عربية شقيقة واضح ومبدئي، إذ يرفض الاردن المساس بأي دولة عربية بأي شكل من الاشكال، وتحت أي ذريعة ايا كانت، ويؤكد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين خلال كافة جولاته ومباحثاته التي يجريها مع زعماء العالم ضرورة احترام سيادة واستقلال الدول العربية، كما يحذر جلالته من مغبة المساس بأية دولة عربية شقيقة، وما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من تبعات. اننا في الاردن مع تضامن الجهود الدولية لمكافحة آفة الارهاب لأن ذلك هو السبيل الانجع لوأد هذه الآفة في مهدها من حيث حرمانها من مصادر التمويل، والتدريب والممارسة، كما ان الموقف الاردني تجاه الارهاب لا يقتصر على التعامل معه بشكل مجرد، بل دعا الاردن دائماً إلى التعامل مع الاسباب التي تؤدي اليه، ومن أهمها الفقر واليأس والجهل والاحباط.

وبخصوص الحالة الاعلامية ضد الإسلام والمسلمين قال المعشر: مما لاشك فيه ان العمليات الارهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن الحقت ضرراً بليغاً بالإسلام والمسلمين، ومن المؤكد ان الفئة التي قامت بهذه العمليات لم تأخذ المصالح الإسلامية والعربية العليا في الاعتبار، وانما ارادت تنفيذ اجندتها الخاصة بغض النظر لما يمكن ان يترتب عليه ذلك من تبعات على الامتين العربية والإسلامية، وكما تعلم، كانت هناك ردود فعل شعبية ورسمية في العالم الغربي على تلك العمليات، وحاولت بعض الجهات المعروفة استثمار احداث ٩/١١ للتأكيد على ان الاسلام والعروبة هما وجهان للارهاب.

لذلك كان من الاهمية بمكان العمل وبشكل سريع على وأد محاولات التشويه هذه، ومن هنا جاء تحرك صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مخاطبة الرأي العام العالمي، وخاصة الامريكي، لاعطاء صورة بديلة تؤكد ان العربوالمسلمين هم ضحايا الارهاب وليس العكس. وفي هذا المقام يجب علينا ان نستذكر انه يوجد في الولايات المتحدة اكثر من ٣ ملايين عربي و٧ ملايين مسلم من واجبنا مساعدتهم، والعمل مهم للحد من حملة التشويه التي تستهدفهم حتى نمكنهم من تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

وعن مستقبل العمل الاقتصادي العربي قال وزير خارجية الاردن: ان تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك قد يكون من اكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في هذه المرحلة، خصوصاً في ظل العولمة، وبروز تكتلات اقتصادية اقليمية كبيرة لها تأثيرها على الاقتصاد العالمي، خصوصاً اقتصاديات الدول النامية، وكما تعلم، فقد جرت عدة محاولات من شأنها تفعيل العمل الاقتصادي العربي ورفع سويته سواء على المستوى الثنائي بين الدول العربية المتجاورة، او على مستوى الاقاليم العربية مثل الاتحاد المغاربي او مجلس التعاون الخليجي اوغيرها، الا ان هذه المحاولات لم تصل الى النتائج المرجوة. كما تم العمل من خلال بعض المؤسسات العربية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على توفير ظروف مناسبة تدعم رفع سوية التعاون الاقتصادي العربي كالعمل على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وازالة القيود غير الجمركية، وغيرها من الخطوات التي من شأنها رفع مستوى التجارة العربية البينية، وتسهيل انسياب السلع. الا ان هذه المحاولات لم ترتق الى مستوى الطموح حيث يواجه العمل الاقتصادي العربي المشترك عقبات كبيرة تتمثل في اختلاف هيكلية اقتصاديات الدول العربية، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وغيرها.

كما يجب ان نستذكر ان العمل الاقتصادي العربي المشترك، على اهميته لم يحظ بالاولوية التي يستحقها نظراً للظروف السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية، والتي اجبرت دولنا على التركيز على العمل السياسي. وعليه، فاننا نأمل ان تتهيأ الظروف للتفكير بشكل عملي ومدروس في سبل النهوض بالعمل الاقتصادي العربي، ورفع مستوى معيشة المواطن العربي من محيطه الى خليجه في المستقبل القريب، لان ذلك هو السبيل الوحيد لخلق استقرار حقيقي على مستوى الدول وعلى مستوى المنطقة بأسرها.

وبخصوص الموقف الامريكي غير المحايد تجاه القضية الفلسطينية قال المعشر: مازالت الولايات المتحدة احد راعيي عملية السلام، وتلعب دوراً هاماً ومركزاً في ايجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، وللنزاع العربي الاسرائيلي بشكل عام. وعلى الرغم من عزوف الولايات المتحدة النسبي عن عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية والذي كان سببه الرئيسي التغير الذي شهدته الادارة الامريكية العام الماضي، فان للولايات المتحدة مصالح اساسية ومركزية في استمرار هذه العملية ونجاحها، ويجب ان نستذكر هنا ان الجهود العربية المتمثلة بما قام به جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وسيادة الرئيس حسني مبارك وسمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز قد اثمرت في التأثير على السياسة الامريكية، وجعلت الخطاب الامريكي فيما يتعلق بعملية السلام اكثر توازناً وهو ما عبر عنه خطاب الرئيس الامريكي بوش وكذلك خطاب وزير الخارجية باول. نحن ندرك بشكل كامل التأثيرات المختلفة التي تتعرض لها الادارة الامريكية، وكذلك ندرك صعوبة تغيير بعض انطباعات هذه الادارة او الكونغرس عن مجريات الاحداث في منطقتنا ولكن ما هو الخيار؟ هل نقف مكتوفي الايدي ونكتفي بالتذمر من عدم محايدة السياسة الامريكية وانصافها للعرب ام علينا مضاعفة جهودنا، والتأثير على هذه السياسة وحملها على اخذ المواقف والحقوق العربية بالاعتبار؟ وعن تقييمه لمبادرة الامير عبدالله قال وزير خارجية الاردن: ان المبادرة الكريمة التي تقدم بها سمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز تعكس حرص سموه على دعم الاشقاء الفلسطينيين في هذه المرحلة، وعمل كل ما هو ممكن لرفع الظلم الذي لحق بهم جراء السياسات الاسرائيلية، واعادة حقوقهم التي في مقدمتها انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما ان هذه المبادرة الجادة، وكما اسلفت، تهدف الى اعادة التأكيد بان السلام العادل والدائم والشامل هو الخيار الاستراتيجي العربي مهما حاولت اسرائيل عرقلة التوصل الى هذا السلام. وبالتالي فان تقدم سموه بهذه المبادرة، وفي هذا الوقت بالذات، يلقي مسؤولية كبيرة على الحكومة الاسرائيلية امام الشعب الاسرائيلي، وامام المجتمع الدولي اما بالتجاوب مع هذه المبادرة او رفضها، وبالتالي تتحمل اسرائيل مسؤولية استمرار الازمة، وما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية في اسرائيل. كما تثبت هذه المبادرة للرأي العام الاسرائيلي والدولي ان الاطراف العربية جادة في التوصل الى حل دائم وعادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي، وعلى الشعب الاسرائيلي والقوى المحبة للسلام في اسرائيل الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه المبادرة. وعن توقعه لقبول اسرائيل بالمبادرة السعودية قال المعشر: في الحقيقة، فانني لا استطيع التنبؤ بما يمكن ان تكون عليه ردة فعل الحكومة الاسرائيلية على هذه المبادرة. بطبيعة الحال، سيكون هناك معارضة في اوساط الحكومة الاسرائيلية لأي مبادرة كانت بغض النظر عن تفاصيلها او الجهة التي تقدم بها. اننا معنيون جداً بان تؤدي هذه المبادرة الى اعادة تقييم للوضع القائم من قبل الشعب الاسرائيلي، خصوصاً في ظل فشل الحكومة الاسرائيلية بتوفير بديل مقنع، وهذا بطبيعة الحال ما عكسته استطلاعات الرأي التي جرت مؤخراً في اسرائيل.

مروان المعشر

د. مصطفى عثمان اسماعيل

محمد بن عيسى